الفضاء الإلكتروني وأثره في التغيير السياسي في الجزائر2011-2020

The Cyberspace and its impact on political change in Algeria 2020-2011

بياضي محي الدين

جامعة محمد خيضر– بسكرة– ، fouzibiadhi35 @gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/16 تاريخ القبول: 2024/06/20 تاريخ النشر: 2024/06/30

الملخص:

لقد عرفت الجزائر انتشارا واسعا لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ساهم بدوره في إحداث حراك سياسي في الجزائر والذي شكل بدوره أداة ضاغطة على النظام السياسي الجزائري لإحداث تغيير سياسي، لذا فإن هدف هذه المقال العلمي هو محاولة الوقوف على مدى تأثير الفضاء الالكتروني على التغيير السياسي في الجزائر، وبعد الدراسة والتحليل توصلت الدراسة الى Hن الفضاء الالكتروني ساهم وبشكل كبير في إحداث تغيير سياسي في الجزائر وهذا بإعتباره شكل ملاذا لبعض اطراف المعارضة تمكنت من خلاله من بلورة المطالب الشعبية والتعبئة الثورية في ظل دعم استخباراتي امريكي وسع من دائرة الحراك الشعبي الذي انظمت اليه فئات لا علاقة لها بالتعبئة الأمريكية و هو الأمر الذي أرغم السلطات الجزائرية إلى الإقدام على إصلاحات سياسية وعميقة لإعادة التوازن والاستقرار للنظام الجزائري الذي كاد الحراك ان يعصف بقوامه.

الكلمات المفتاحية: ، الفضاء الالكتروني،تكنولوجيا الإتصال والمعلومات،التغيير السياسي، الحراك السياسي

Abstract

has witnessed a wide spread of communication and information The Algeria technology, which in turn contributed to creating a political movement in Algeria, which in turn constituted a tool of pressure on the Algerian political system to bring about political change. Therefore, the goal of this scientific article is to try to determine the extent of the impact of cyberspace on political change in Algeria, and after Study and analysis: The study concluded that cyberspace contributed

significantly to bringing about political change in Algeria, as it constituted a haven for some opposition parties through which they were able to crystallize popular demands and revolutionary mobilization in light of American intelligence support. It expanded the circle of the popular movement to which unrelated groups organized. American mobilization, which forced the Algerian authorities to undertake deep political reforms to restore balance and stability to the Algerian regime, which the movement almost devastated its strength

Keywords:cyberspace, information and communication technology, political change, political movement

المؤلف المرسل: بياضي محي الدين **الإيميل**: fouzibiadhi35@gmail.com

مقدمة:

لقد ظلت عملية التغيير السياسي نحو الديمقرطية الحقيقية بالمفهوم الغربي في الجزائر عملية عصية بالرغم من توافر الإطار الدستوري والقانوني لها –خاصة في ظل محدودية الثقافة السياسية للمواطن الجزائري ،وكذا في ظل العلاقة النمطية التي تربط الدولة بالمجتمع المدني والتي تكرس لتبعية هذا الأخير لها ،وكذا احتكار الدولة لوسائل الإعلام التي لا تروج سوى لأيديولوجيها وفلسفتها في تسير حياة المواطنين ،فضلا عن الوضع الأمني المتأزم الذي عرفته الجزائر في بداية تجربتها الديمقراطية– إلى أن اقتحمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بيئة النظام السياسي الجزائري و أصبحت متاحة لغالبية مواطنيه خاصة فئة الشباب الذي أصبح يستعملها إلى حد الإدمان، فأصبحت حينها عملية التغيير ممكنة وذلك نظرا لما تمتاز به تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أدوات تأثير على الرأي العام الوطني والعالمي، ولما توفره أيضا هذه الأخيرة – تكنولوجيا الاتصال والمعلومات– من فضاءلت لممارسة حرية الرأي و التعبير بعيدا عن رقابة أجهزة الدولة، وهو الأمر الذي هيأ بدوره الفرصة لبعض قوى المعارضة بمختلف أشكالها للقيام بعملية التعبئة وشن الحملات ضد النظام السياسي الجزائري القائم والحشد الجماهيري وتوجيهه نحو إحداث حراك شعبي والمطالبة بالتغيير السياسي الحقيقي خاصة وأن قضية التطلع للتغيير السياسي التي تسعى قوى المعارضة

السياسية إليها قد لقيت دعما من قبل الولايات المتحدة الامريكية التي كانت قد تبنت بالأساس التغيير في الوطن العربي- والذي تعد الجزائر واحدا منه- لإعادة الخارطة الجيوسياسية فيه فعملت حينها على توظيف شركاتها التكنولوجيا لكسر الرقابة الحكومية على الانترنت كما عملت على التثقيف السياسي لمختلف قوى المعارضة السياسية عبر الفضاء الالكتروني وتدريبها على التغيير السلمي وفي هذا السياق سعى هذا المقال إلى محاولة الإجابة عن **المشكلة البحثية التالية :**

ما مدى تأثير الفضاء الالكتروني في إحداث تغيير سياسي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه المشكلة البحثية فإنه تم صياغة الفروض التالية

1-كلما كانت علاقة السلطة بالمجتمع المدني في الجزائر علاقة هيمنة واحتواء كلما لجأ اله هذا الأخير إلى الفضاء الالكتروني.

2-كلما لجأ المجتمع المدني إلى الفضاء الالكتروني كلما إزدادت إحتمالية تعزيز السياق الداخلي للتغيير في الجزائر.

3-كلما تعزز السياق الداخلي للتغير في الجزائر كلما تدخلت القوى الغربية للاستثمار فيه عبر الفضاء الالكتروني.

4-كلما تدخلت القوى الغربية للاستثمار في البيئة الداخلية للتغيير عبر الفضاء الإلكتروني كلما ازدادت حدة ومستوى الحراك الشعبي الذي شكل ضغوطا على النظام السياسي الجزائري لإحداث التغيير السياسي .

وعلى هذا فإنه يعالج العناصر التالية:

1/ **الضبط المفاهيمي للفضاء الإلكتروني والتغيير السياسي.**

2/ العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني في الجزائر.

3/الفضاء الإلكتروني ودوره في تعزيز البيئة الداخلية للتغيير السياسي في الجزائر والإستثمار الامريكي فيها.

4/الحراك الشعبي في الجزائر وحتمية التغيير السياسي.

1-1-تعريف الفضاء الالكتروني

لقد تعددت تعريفات الفضاء الالكتروني وهذا نظرا لتعدد المفكرين ومشاربهم الايديولوجية لكن يمكن أن نكتفي هنا في هذا المقام بذكر البعض منها فقط حيث يعرفه جوزيف ناي" بأنه نطاق تشغيلي محكم

بإستخدام الالكترونيات لاكتشاف المعلومات عبر أنظمة مترابطة ببعضها البعض وببنية تحتية لها"،بينما بعرفه فريق آخر على انه"تلك البيئة الافتراضية التي تعمل بها المعلومات الالكترونية والتي تتصل عن طريق شبكات الكومبيوتر"،كما يعرف كذلك بأنه المجال الذي يتميز بإستخدام الالكترونيات والمجال الكهرومغناطيسي لتخزين وتعديل او تغيير البيانات عن طريق النظم المتصلة والمرتبطة بالبنية التحتية الطبيعية((عاطف، الإعلام والفضاء الإلكتروني، 2015، الصفحات 8-9)

"كما يعرف ايضا بأنه" عبارة عن شبكة كومبوتر خيالية تحتوي على كم هائل من المعلومات التي يمكن الحصول عليها لتحقيق الثروة والسلطة((عاطف، الإعلام والفضاء الإلكتروني، 2015، الصفحات 8-9))

2-1التغيير السياسي

يقصد بالتغيير في معناه الواسع الانتقال من حالة الى اخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغيير او تؤثر على البنية والعملية معا وقد يكون التغيير كميا اذا ما اقتصر على التغيير في حجم النواتج كما قد يكون التغيير نوعيا اذا ما تعلق بطبيعة الشيء موضع التغيير كما قد يكون التغيير ايجابيا اذا ما ساهم في رفع مستوى اداء البنية كما قد يكون سلبيا اذا ما ساهم في انخفاض مستوى اداء البنية (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، صفحة 40)

ومهما يكن شكل التغيير اكان في البنية او في العملية تغييرا نوعيا او كميا فإنه قد يؤدي الى احداث تنمية اي زيادة في قدرات المجتمع وقدرات نظمه الفرعية كما قد يؤدي الى حدوث حالة من الانتكاسة ينجم عنها اعاقة لقدرات المجتمع ونظمه الفرعية

هذا ويمكن تعريف التغيير السياسي على انه "الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي.والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلحً إصلاح ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو إعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع .والتغيير السياسي كذلك هو "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الاهداف ،بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول((والدراسات، 2016، صفحة 5)).

"حصول نظام سياسي على قدرة جديدة والتغيرات المرتبطة بتلك القدرة في الثقافة والهيكل السياسي"وهناك ايضا من عرف التغيير السياسي بأنه تلك العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات سياسية واجتماعية تتغير معها كل بنيات المجتمع) (حمدي، 2019، صفحة 23)

2-العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني في الجزائر.

لقد شهدت الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية في ثمانينيات القرن 20 بداية بروز ما اصطلح على تسميته في الأوساط الأكاديمية والسياسية والإعلامية بالمجتمع المدني وقد أرجع البعض أسباب ذلك إلى زيادة مستوى التعليم وتمدد الطبقة الوسطى الجديدة ووجود هامش نسبي من الحرية (ابراهيم، النظم السياسية العربية:الاتجاهات الحديثة في دراستها، 2008، صفحة 203)

فالتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية الكبيرة التي بدأت تتبلور في منتصف الثمانينيات على إثر الصعوبات الاقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط ونضج ونمو الحركات الاجتماعية المعارضة خاصة الإسلامية في كامل التراب الوطني وتلك المطالبة بالحقوق الثقافية في منطقة القبائل دفعت بالسلطات الجزائرية بضرورة فتح المجال ولو نسبيا فصدر قانون15-87 في 21 جويلية 1987 والذي ساهم بدوره في نمو الحركة الجمعوية نوعا ما إذ وصل عدد الجمعيات مثلا آنذاك حوالي 11000 جمعية لكنها ومع ذلك بقيت تعمل بشكل محتشم بسبب ذهنيات الحزب الواحد المهيمنة. (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، الصفحات 118-119)

لكن التحول التاريخي والمهم في طبيعة علاقة المجتمع المدني بالسلطة في الجزائر كان بعد صدور دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية وعزز تلك التعددية بترسانة من القوانين الناظمة لممارسة تلك الحقوق والحريات وهو ما فتح المجال واسعا لازدهار مؤسسات المجتمع المدني، فقد عرفت الساحة السياسية آنذاك حوالي 60 حزبا خلال تلك الفترة إلى جانب تأسيس العديد من النقابات كالنقابة الإسلامية للعمل وهي تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ والاتحاد الوطني للإنقاذ وهو تابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين فضلا عن تأسيس العديد من الجمعيات ففي غضون أربع سنوات تم انشاء434 جمعية وطنية، لكن و من الناحية الواقعية يبدو أن تلك التعددية كانت شكلية وربما اضطرارية ظرفية وبالتالي لم تكن حقيقية إذ ربما قامت بها السلطات لتحقيق أهداف يحملها الأستاذ عياشي عنصر فيما يلي: (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، الصفحات 118-119)

-إنعاش أجهزة وهياكل النظام التي أعيتها سنوات طويلة من الحكم البيروقراطي

-إقامة تعددية شكلية ومقيدة من خلال ضمان سيطرة أحزاب النظام

-الغاية البعيدة من وراء قبول التعددية وتشجيع تكوين الأحزاب هي تفتيت قوى المعارضة وإمتصاص الغضب الشعبي المتزايد.

ذلك أنه سرعان ما تم إجهاض التجربة الديمقراطية التعددية وهذا بإلغاء المسار الانتخابي سنة 1991 إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية و إعتقال قياداتها و حل مختلف تكوينات المجتمع المدني التابعة لها.

وبهذا دخلت البلاد في أزمة امنية تم على اثرها إعلان قانون الطوارئ1992 وهو القانون الذي إعتمدته السلطة كسلاح لمواجهة المعارضة والتقليل من دورها ،و من أجل بلوغ هذا الهدف أصدرت السلطة كذلك قانون الأحزاب 1997 الذي يضيق على العمل الحزبي ورفضت الإعتراف بالعديد من النقابات في أكثر من قطاع خاصة التربية والتعليم والصحة ..الخ بالرغم من إعتراف الدستور بذلك كما إمتنعت عن منح الإعتماد للعديد من المنظمات الطلابية بسبب إما قربها من الأحزاب المعارضة و إما تخوفها بأن تفقد سيطرتها على المجتمع المدني. (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، صفحة 118 وما بعدها)

وحتى في الفترة التي عرفت فيها الجزائر نوعا من الإستقرار إثر مجئ الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم وتطبيق ما يسمى بميثاق السلم والمصالحة الوطنية و اقدامه على مجموعة من الإصلاحات السياسية إلا أن السلطات السياسية الجزائرية لم تغير من سلوكاتها تجاه المجتمع المدني ومن ثم في طبيعة علاقتها به.

ومما سبق يتضح أن السلطة الجزائرية بالرغم من تبينها التعددية بمختلف أشكالها إلا أنها و في الواقع لازالت ترفض تأسيس مجتمع مدني خارج عباءتها ومن ثم فهي ترفض استقلاليته اذا هي تفضل تأسيس مجتمع مدني في اطارها وتحت هيمنتها ولتكريس هذا التوجه عادة ما تلجأ السلطة في الجزائر الى إتباع الاستراتيجيات التالية: (الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، 2011-2012، صفحة 118 وما بعدها)

-إستراتيجية الإختراق:حيث يتم تعبئة الأفراد من أعضاء الحزب الحاكم وحثهم على المشاركة في المجتمع المدني والتحكم فيه من الداخل.

-إستراتيجية التنظيمات المماثلة:أي انشاء تنظيمات تابعة للسلطة الحاكمة في مقابل التنظيمات المستقلة

-إستراتيجية القمع والإكراه وهي تمثل الملاذ الأخير للسلطة الجزائرية ويتم الاعتماد هنا على القدرات الأمنية و الإستخبارتية والقانونية لإحتواء أي تهديد من قبل بعض التنظيمات والمؤسسات المستقلة .

وفي الأخير يمكن القول أن علاقة السلطة بالمجتمع المدني هي علاقة احتواء وهيمنة مما ينفي عليه إستقلاليته وبالتالي مساهمته في الحياة السياسية.

وفي ضل هذا التضييق على عمل المجتمع المدني المستقل والذي يرفض منطق التدجين والتبعية وكذا المعارضة بصفة عامة فقد يكون الفضاء الالكتروني هو الملاذ الأنسب من وجهة نظرهم للمساهمة في الحياة السياسية و إحداث التغيير المنشود.

3-الفضاء الإلكتروني ودوره في تعزيز البيئة الداخلية للتغيير السياسي في الجزائر والإستثمار الامريكي فيها.

لقد عرف العالم العربي ومن بينه الجزائر في العقد الأخير من القرن20 إنتشارا واسعا لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات لا سيما في ظل التحول من الجيلweb1.0الى web 2.0 و الذي أفضى بدوره إلى بروز ثورة في الإعلام الاجتماعي و أدوات تأثير جديدة ساهمت بدورها في بروز فاعلين جدد ينشطون في المجال العام و بروز ما يسمى بالمواطن المشارك الذي أصبح يعمل على كشف ممارسات النظام الحاكم في الجزائر من خلال نشر الفيديوهات عن انتهاك حقوق الإنسان والفساد،كذلك توعية المواطنين بحقوقهم ليتحولوا بذلك إلى جماعة ضاغطة داخل الفضاء الالكتروني لها القدرة على توصيل الرسالة الإعلامية ونقل الحقائق إلى الرأي العام بعيدا عن قيود الإعلام الرسمي الحكومي، وكذا بعيدا عن الرقابة الحكومية وبالتالي لها القدرة على التعبئة الثورية ضد النظام الحاكم ،هذا وقد اثبت ذلك الإعلام الاجتماعي من خلال الفضاء الالكتروني جدواه في التعبئة الثورية لإحداث التغيير في سنوات سابقة في بعض دول العالم كما حدث في مينمار وبعض دول أوربا الشرقية فيما عرف بثورة تويتر. (الصادق، الفضاء الإلكتروني والرأئ العام تغيير المجتمع والادوات والتأثير، 2009)

ومما يفسح المجال أمام تنامي دور الفضاء الإلكتروني في التغيير هو ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر فضلا عن القيود المفروضة عنه ويأتي هذا كله في ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة مما يشكل في الأخير بيئة حاضنة للتغيير أو الثورة. .

و في ظل توافر تلك تلك البيئة الحاضنة للتغيير في الجزائر فلم تتوانى الولايات المتحدة الامريكية على الاستثمار فيها وهذا عبر الفضاء الالكتروني، وقد جاء هذا العمل الدبلوماسي الإلكتروني الأمريكي في

الجزائر في سياق تبنيها التغيير في الوطن العربي ومن بينه الجزائر لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في المنطقة عبر دعم الثورات الناعمة من خلال وسائل التواصل الإجتماعي كهدف في سياستها الخارجية ، ولعل هذا ما أكدته العديد من التقارير الغربية والأمريكية التي تؤكد التدخل الامريكي في الثورات العربية وذلك أن حرصها على مصالحها جعلها تضع خططها منذ البداية لإختراق الثورات (الشافي، 2019)

وفي هذا الإطار عملت الولايات المتحدة الأمريكية على حشد مختلف إمكانياتها لإحداث الحراك المنشود في الجزائر عبر الفضاء الالكتروني كما فعلت ذلك في دول عربية اخرى كمصر وتونس وليبيا ...الخ، وقد استعانت في هذا الاطار بشركاتها التكنولوجيا كشركة جوجل التي تشرف على تمويل مشروع التدريب الخاص بكسر الرقابة الحكومية على الانترنت وكانت قبلها قد أطلقت في بودابست منتدى حرية الانترنت وكذا بكتابها كجين شارب صاحب فكرة الثورة من دون عنف والذي كان له إسهام واضح عبر إتاحة الفرصة للتدريب على للعصيان وبأجهزتها الإستخبارتية التي مارست نشاطا مكثف في دعم التدريب في حالة حرب اللاعنف وتعبئة الساخطين والشباب الموالين للغرب.) الصادق ,الفضاء الإلكتروني والرأئ العام تغيير المجتمع والادوات والتأثير(2009 ,)

فضلا عن بعض المنظمات غير حكومية والتي تتلقى الدعم المالي من الملياردير اليهودي جورج سورس كمؤسسة فريدوم هاوس ومؤسسة البريت انشتاين والتي تدعم حركات الدفاع المدني غير مسلح من خلال التكتيكات الخاصة والاستراتيجيات والتدريب وكذا المنظمات الحكومية كمؤسسة الوقف الوطني الديمقراطي والتي تتولى مهمة تعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع انحاء العالم والتي تدعم المجتمع المدني في مختلف ربوع العالم و تحضى هذه المؤسسة بتمويل سنوى من الكونغرس وقد تم تأسيس هذه المؤسسة لمواصلة نشاط المخابرات المركزية الامريكية بطريقة قانونية وهذا لممارسة الانشطة المحظورة التي كانت تقوم بها لدعم جماعات سياسية مختارة في الخارج حيث تتدخل في الشؤون الداخلية وتوفر الأموال والمعرفة الفنية والتدريب والتكنولوجيا لمنظمات المجتمع المدني. (الدين، التوظيف الامريكي للمجتمع المدني في مصر وتونس واثره على الاستقرار السياسي، 2021، الصفحات 11-12)

4/الحراك الشعبي في الجزائر و حتمية التغيير السياسي

لقد دفعت عملية التعبئة والحشد والتجنيد الامريكي لبعض قوى المعارضة وبعض الشباب في الفضاء الالكتروني و الساخطين عن وضعهم المعيشي في الجزائر والمائلين للقيم الغربية إلى ظهور حركات إحتجاجية في الجزائر ففي جانفي 2011 خرج العديد من المواطنين وفي العديد من الولايات في تظاهرات

إحتجاجية ضد ارتفاع أسعار الزيت والسكر وبدت تلك الحركات الاحتجاجية عنيفة و متأثرة بالظاهرة البوعزيزية في تونس وتجلى ذلك من خلال إقدام بعض المواطنين وفي ولايات مختلفة بحرق أنفسهم لكن سرعان ما أخذت تلك الحركات الاحتجاجية وجهة سياسية وهذا ببروز تيارات ضمن هذه الحركات الاحتجاجية تطالب بالافراج على السجناء الذين اعتقلوا خلال المظاهرات ورفع قانون الطوارئ واستعادة الحريات الفردية والجماعية التي يكفلها الدستور وحل الحكومة وحل المجالس المنتخبة وضرورة التغيير الجذري للنظام ،وهو ما دفع بالنظام الجزائري إلى محاولة احتواء تلك الاحتجاجات وامتصاص الغضب الشعبي حيث سرعان ما تم عقد اجتماع وزاري مشترك وتوج بإتخاذ جملة من التدابير لغرض خفض اسعار الزيت والسكر من خلال دعمهما بتكلفة عادلت نحو 35 مليار دينار جزائري و اقرار إعفاءات وتخفيضات جبائية وجمركية على المواد الاولية المستوردة الموجهة لإعادة تصنيع المواد الواسعة الاستهلاك. (قيصران، الاصلاح السياسي في الجزائر اداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، 2020، صفحة 111 وما بعدها)

كما بادر الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إلى جملة من الإصلاحات نوجزها فيما يلي:

-قرار رفع قانون الطوارئ

-قانون عضوي متعلق بنظام الانتخابات12-01، السنة 2012قانون عضوي متعلق بالأحزاب السياسية 12-04 السنة 2012.

-قانون متعلق بالاعلام12-05- سنة 2012 واخر بالجمعيات12-06 سنة2012 ،قانون توسيع حظوظ المراة في المجالس المنتخبة12-03 سنة 2012 ،قانون خاص بالبلدية11-10 سنة 2011 والولاية 12-07 سنة 2012،قانون تحديد حالات اللاتنافي مع العهدة البرلمانية 12-10 سنة 2012 ،فضلا عن تعديل الدستور الذي أجل إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية منتصف 2012 كما بادر الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة الى تعديل الدستور في 2016 حيث تضمن اصلاحات وفي جميع المجالات يمكن ذكرها كالاتي:

-التعزيز الديمقراطي حيث نصت المادة 88 منه على مدة العهدة الرئاسية بـ5 سنوات ويمكن تجديد انتخاب الرئيس مرة واحدة.

حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطنين المادة 49 ،وكذلك ضمان حرة الصحافة في جمع أشكالها المكتوبة والمرئة والمسموعة، وذلك عبر شبكة الانترنت في إطار احترام الثوابت وقيم الأمة مع إلغاء كل

حرمان من الحرية أو عقاب قانوني لمخالفات الإعلام وذلك حسب ما نصت عله المادة 50 ،إضافة إلى ضمان الحصول على المعطيات وضمان تداولها حسب ما نصت عليه المادة51 من الدستور

-تقوية سلطة البرلمان في مراقبة الحكومة.

-وضع آليات محاربة الفساد وتوسيع الحقوق،تعزيز دولة القانون وهذا بدعم استقلالية القضاء ،التأكيد على الهوية الوطنية بمكوناتها الإسلام، العروبة، الأمازيغية، إدخال بعض التحسينات على المؤسسات الدستورية والاستشارية،دسترة بعض المؤسسات الاقتصادية،حماية الاقتصاد الوطني تعزيز التكافل الاجتماعي....الخ (قيصران، الاصلاح السياسي في الجزائر كأداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي، 2020، صفحة 115 وما بعدها)

غير أن المشكلة لا تكمن في تعديل القوانين والدساتير ذلك أن تعديل القوانين والدساتير وحده غير كافي و إنما لابد من توافر إرادة سياسية للتطبيق

ففي 22 فيفري 2019 تجددت الحركات الاحتجاجية في الجزائر وكانت الشرارة الأولى لإنطلاقها عند ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة وهو الأمر الذي لم تقبله العديد من شرائح المجتمع الجزائري والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي خرجت الى الشوارع وفي العديد من ولايات الوطن تطالب برحيل النظام وجميع رموزه وإدخال إصلاحات جذرية ، وفي خضم هذه الأحداث أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في 18 افريل ودعى الى تشكيل حكومة كفاءات وندوة للحوار الوطني تقترح تعديلات دستورية يستفتى فيها الشعب فيما بعد، كما أعلن في مرحلة لاحقة تحت ضغوط الحراك الشعبي وكذا المؤسسة العسكرية التي إنحازت إلى الشعب إستقالته ومع ذلك لم يتوقف الحراك الشعبي بل استمر ووصل به الأمر إلى حد العصيان المدني (السبيطلي، 2019، صفحة 23).

وفي خضم تلك الأحداث بادرت الجزائر ولأول مرة بإنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كنموذج للإدارة الانتخابية المستقلة مهمتها تنظيم الانتخابات وإدارتها والاشراف عليها منذ بدايتها إلى غاية إعلان النتائج وهذا لضمان نزاهة الانتخابات ومحاربة الفساد الذي طالما عكر صفو العملية الإنتخابية (الطيب، 2020، صفحة 243).

ومع ذلك عندما حان موعد الانطلاق الرسمي للإنتخابات عبرت الحركات الاحتجاجية عن رفضها للإنتخابات ذلك أن بعض المرشحين لهم علاقة بنظام الرئيس السابق غير أنه تم اجراء الإنتخابات في

موعدها المحدد وذلك يوم 12ديسمبر 2019 وبدون عنف و أفرزت نتائجها فوز المرشح عبد المجيد تبون وبنسبة 58.13 ٪ من الأصوات المعبر عنها متقدما بكثير على المرشحين الأربعة الآخرين أي كل من عبد القادر بن قرينة17.37 ٪علي بن فليس10.55٪ و وعز الدين ميهوبي7.28 ٪وعبد العزيز بلعيد6.67 (وكالة الانباء الجزائرية، 2020)

وبهذا تكون الجزائر قد تجاوزت المرحلة الانتقالية خاصة وأن الرئيس عبد المجيد تبون أعلن عن إصلاحات عميقة من خلال مد يده للحراك الشعبي، كما دعى منذ توليه منصب الرئاسة إلى خطاب إستبعد من خلاله جميع أشكال التهميش والإقصاء معلنا عن مراجعة عميقة للدستور ومواصلة مكافحة الفساد (وكالة الانباء الجزائرية، 2020)

.وبالفعل لم يلبث الرئيس و بعد أقل من شهر على انتخابه، أي في 8 يناير 2020، أن قام بإنشاء لجنة من الخبراء مكلفة بصياغة مقترحات من اجل مراجعة الدستور، برئاسة أستاذ القانون الدولي العام، وعضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، السيد أحمد لعرابة.

وقد قدم هذا الأخير مسودة تتضمن ستة محاور تدور حول "الحقوق الأساسية والحريات العامة"، و "تعزيز الفصل وتوازن السلطات"، و كذلك "استقلالية العدالة"، و "المحكمة الدستورية" و " الشفافية والوقاية و مكافحة الفساد "و" السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ".

و على العموم، فان تلك المحاور تتعلق بتحديد تجديد العهدة الرئاسية بمرة واحدة فقط، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية من اجل الوقاية من الانحرافات الاستبدادية والفصل بين السلطات وتوازنها.

هذا وقد تمت صياغة مشروع تعديل الدستور من قبل لجنة الخبراء على أساس 5018 اقتراح تعديل صادر عن مختلف شرائح المجتمع، قبل أن يصادق عليه مجلس الوزراء في 6 سبتمبر 2020.

وخلال نفس الشهر، أي في 10 و 12 سبتمبر، تم عرض المشروع على التوالي، على المجلس الشعبي الوطني ثم على مجلس الأمة، الذي صادق عليه بالإجماع.

ليعرض في الأخير على استفتاء شعبي الذي وافق عليه بنسبة 66.8٪ حسب ما أعلنت علية اللحنة الوطنية المستقلة للأنتخابات (الجزائرية، 2023)

وبناء على ماسبق يمكن القول ان الفضاء الالكتروني باعتباره ساحة التعبئة والحشد قد شكل قوة مؤثرة أسهمت بدورها في مساعدة الحركات الاحتجاجية في إحداث التغيير السياسي في الجزائر

خاتمــة

لقد هدفت من خلال مقالي هذا الى محاولة الوقوف على مدى تأثير الفضاء الالكتروني ومساهمته في التغيير السياسي في الجزائر وبعد الدراسة والتحليل توصلت

-إن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني في الجزائر خلال فترة الدراسة هي علاقة هيمنة واحتواء اذ ترفض السلطة الجزائرية تأسيس مجتمع مدني مستقل وخارج عباءتها.

-أفضى التضييق على بعض قوى المجتمع المدني المستقل وبعض قوى المعارضة إلى التوجه إلى الفضاء الإلكتروني بإعتباره ملاذا للمساهمة في الحياة السياسية وإحداث التغيير المنشود.

- شكل توجه بعض قوى المجتمع المدني المستقل وبعض قوى المعارضة للفضاء الالكتروني قصد التغيير فرصة سانحة للأستخبارات الامريكية لإختراقهم عبر الفضاء الالكتروني والإستثمار في تلك البيئة الحاضنة للتغيير ،وهذا من خلال دعم الثورات الناعمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كهدف في سياستها الخارجية لإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية في المنطقة ،وهذا ماأكدته العديد من التقارير الغربية والأمريكية

-دفعت عملية التعبئة والحشد والتجنيد الامريكي عبر الفضاء الالكتروني إلى إحداث حراك شعبي ساهم بدوره في الضغط على السلطات الجزائرية لإحداث التغيير السياسي.

ومن خلال ماسبق نستطيع القول أن الفضاء الالكتروني ساهم وبشكل كبير في إحداث تغيير سياسي في الجزائر .

قائمة المراجع

ادارة البحوث والدراسات. (16 4, 2016). قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والابعاد. تم الاسترداد من المعهد المصري للدراسات السياسية: https://eipss-eg.org

بياضي محي الدين، التوظيف الامريكي للمجتمع المدني في مصر وتونس واثره على الاستقرار السياسي. مجلة المفكر ، المجلد17،العدد2022،1

بياضي محي الدين. المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية. رسالة ماجستير جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

حسنين توفيق ابراهيم.. النظم السياسية العربية:الاتجاهات الحديثة في دراستها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2008

صلاح عبد الحميد،يمنى عاطف، الإعلام والفضاء الإلكتروني. القاهرة: الاطلس للنشر والانتاج والتوزيع،2015.

عادل عبد الصادق. الفضاء الإلكتروني والرأئ العام تغيير المجتمع والادوات والتأثيرالقاهرة،المركز العربي لابحاث الفضاء الالكتروني،2009

عبد المؤمن سي حمدي. اشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة. اطروحة دكتوراه جامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، المسيلة،2019

قدور الطيب. السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات(نظامها القانوني ،مهامها وتنظيمها. مجلة الحقوق والعلوم السياسية.جانفي2020

محمد السبيطلي. حراك الجزائر :ازمة النظام بين الاصلاح او القطيعة. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.2019

محمد شمس عبد الشافي. وكأنها ديمقراطية القوة الناعمة الأمريكية. القاهرة-مصر-: الهيئة العامة لقصور الثقافة.2019

هناء قيصران. الاصلاح السياسي في الجزائر اداة لمواجهة تهديدات الحراك السياسي العربي. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ،مارس2020

وكالة الانباء الجزائرية ،مرور سنة عل انتخاب الرئيس تبون الجزائر تستعيد الامل والشرعية الدستورية

https://www.aps.dz/ar/algerie/97708-2020-12-11-14-09-27

لقد تم تصفح الموقع بتاريخ 09-09-2023

وكالة الانباء الجزائرية،المصادقة على الدستور:نجاح مسار طويل يدخل الجزائر في عهد جديد

https://www.aps.dz/ar/algerie/95187-2020-11-02-16-49-02 لقد تم تصفح الموقع بتاريخ16-09-2023